تجار مخدرات بالجملة في قبضة الأمن بالقنيطرة

متهمون أحيلوا على المحاكمة وآخرون حررت في حقهم مذكرات بحث على الصعيد الوطني

تمكنت عناصر الأمن بمدينة القنيطرة، الأسبوع الماضي، من إلقاء القبض على ثلاثة متهمين بترويج المخدرات، بينهم فتاة، وضبطت بحوزتهم كمية منها، كانوا بصدد توزيعها على عدد من المدمنين.

واستنادا إلى مصدر مطلع، فإن رجال الأمن توصلوا بمعلومات من طرف بعض المخبرين، تشير إلى أن المتهمين يستعدون ل«تمرير» كمية من المخدرات لإعادة الاتجار فيها بالتقسيط، وهو ما دفعهم إلى ضرب حراسة مشددة، انتهت بإيقاف المتهمين، وإحالتهم على التحقيق.

وأوضح المصدر ذاته أن رجال الأمن تعقبوا أحد المتهمين من الخلف، دون أن ينتبه إليهم، ثم ألقوا عليه القبض، متلبسا بتسليم أحد «الزبائن» كمية من المخدرات، وخضع للتحقيق، ليعترف بجميع شركائه في هذا الملف، الأمر الذي استدعى من المصالح الأمنية، بتعليمات من النيابة العامة، تحرير مذكرات بحث في حق المتهمين، والخروج للبحث عنهم.

وقبل ذلك، فتحت الشرطة القضائية محضرا في الموضوع للمتهم، وأجرت معه بحثا معمقا، تبين، خلاله، أنه كان من أبرز المزودين الرئيسيين لعدد من تجار التقسيط بالمدينة، مشيرا، في سياق اعترافاته المفصلة، إلى أنه كان ينتظر وصول كمية ثانية من المخدرات، من أحد المزودين الكبار، قبل أن يحال على النيابة العامة، التي يرتقب أن تعمق معه البحث والتحقيق بخصوص الأشخاص أو الجهات التي تزوده بالمخدرات، وانتزاع بعض المعلومات التي قد تنير سبيل التحقيق في هذا الملف.

مدمن مخدرات قاد رجال الأمن إلى أفراد الشبكة (أرشيف)

ووفق إفادات مصادر «الصباح»، فإن مدمنا على المخدرات، يعتبر زبونا دائما، هو من قاد الشرطة إلى الظنين، ودلها على مكان المخدرات المحجوزة، إذ وقع في قبضة عناصر دورية أمنية عن طريق الصدفة، وعند التحقيق معه حول مصدره من المخدرات، لم يتردد في ذكر أسماء المتهمين، كما أبدى استعدادا لإرشاد الأمن إلى وكر العصابة.

ويعتبر الظنين الأول، حسب محاضر الشرطة القضائية، من أكثر تجار المخدرات بالمدينة «نشاطا»، وسبق له، وفق إفادات مصدر مطلع، أن تمكن من الفرار من قبضة الأمن مرات عديدة، إذ كان يلوذ بالفرار بمجرد علمه بدخولهم إلى الحي الذي تم تحويله من طرف عدد من تجار المخدرات إلى سوق مفتوحة، ومن بينهم المدعو «الطاهري»، الذي ألقي عليه القبض قبل أيام قليلة، بالمدينة نفسها، وبحوزته حوالي طن ونصف من صفائح الشيرا، المعدة للبيع بالجملة.

وأضاف المصدر ذاته، أن تشديد الحراسة على المتهمين الواردة أسماؤهم في اعترافات الموقوف الأول، مكنت من اعتقال اثنين منهم، متلبسين بحيازة مخدرات على شكل مادة خام، وتم اقتيادهما نحو مخافر الشرطة القضائية، التي باشرت التحقيق اللازم معهما، قبل أن تحيلهما على النيابة العامة.

وكشف مصدر مطلع أن مصالح الأمن حجزت كميات مهمة من المخدرات لدى المتهمين، وتبين أنهما كانا بصدد ترويجها في عدد من أحياء القنيطرة وسلا. وقد خضعا لاستنطاق مكثف بمفوضية الأمن، فاعترفا بتنفيذهما العديد من عمليات التهريب، كما أحالا على المحققين أسماء أخرى، يرتقب أن يتم تحرير مذكرات بحث في حقها، من أجل تقديمها إلى المحاكمة، قبل أن يحالا على القضاء المختص، من أجل متابعتهما بالمنسوب إليهما.

وتجدر الإشارة إلى أن مدينة القنيطرة تعتبر معبرا لتجار ومهربي المخدرات على الصعيد الوطني والدولي، سواء المصدرين أو المستوردين، إذ تعتبر إحدى أهم محطاتهم، وبها يوجد العشرات من كبار المروجين، الذين يقتنون من عندهم المخدرات بالجملة، كما أن عاصمة الغرب هذه، لا تبعد إلا ببضع عشرات الكيلومترات عن مدينة مولاي بوسلهام، التي تحولت في الآونة الأخيرة إلى «مطار سري» لكبار المهربين الأجانب، الذين يستخدمون طائرات مروحية لنقل أطنان الشيرا إلى القارة الأوربية.

محمد البودالي (مكتب الرباط)

الأمن يحجز خمورا ومخدرات بالحمدية

ذكر مصدر مطلع أن مصالح الأمن بالمحمدية قامت، أخيرا، بحملة اعتقالات واسعة في جميع النقط السوداء، وأسفرت عن الإيقاع بالعديد من المبحوث عنهم، من بينهم تجار خمور غير مرخص لهم ومهربو مخدرات وأفراد عصابات إجرامية.

وأوضح المصدر ذاته، أن عناصر الشرطة اعتقلوا مروج مخدرات، تبين أنه غادر السجن أخيرا، بعدما ألقي القبض عليه هو وعدد من أعوانه في وقت سابق، مشيرا إلى أنه يمتلك منزلا مخصصا لترويج الخمور، ويشغل فيه عددا من الأشخاص.

واستنادا إلى المعلومات نفسها، فإن رجال الشرطة القضائية توصلوا بمعلومات سرية عن أنشطته المحظورة، فبدؤوا يراقبونه عن كثب، قبل أن يتلقوا الضوء الأخضر من رؤسائهم لمداهمة المنزل الذي كان يتخذه محلا سريا للاتجار في المخدرات بدون رخصة. وقد حاول المتهم أن يلوذ بالفرار، غير أن سرعة العناصر ويقظتهم مكنت من إيقافه في اللحظة المناسبة، ومصادرة كميات مهمة من قنينات «الروج» و«البيرة».

وكشفت الأبحاث مع المتهم، أنه كان يقوم بتخزين الخمور في بعض الأماكن المجاورة لمنزله، ويسخر العديد من أبناء الدرب لمراقبة المداهمات المباغتة لرجال الأمن، وإبلاغه لاتخاذ احتياطاته الضرورية. وقد أخضع المتهم للإجراءات القانونية اللازمة.

وعلم من المصدر ذاته أن رجال الأمن بالمحمدية كانوا يتلقون معلومات، بين الفينة والأخرى، عن المتهم، تفيد تورطه في مجال الاتجار في الخمور على نطاق واسع، غير أنه يلوذ بالفرار، بمجرد علمه بخبر هذه المداهمات، وفي أفضل الأحوال، كانت لا تجد غير مساعديه، مشيرا إلى أنه كان يقدمهم أضحيات، بديلا عنه.

وفي الحي ذاته، تمكنت الشرطة، بإرشاد من مخبرين، من التوصل إلى أحد تجار عشبة القنب الهندي، المعروفة ب«الكيف»، وألقت القبض عليه على الفور. وذكر مصدر مطلع أن الضابطة القضائية داهمت منزل المتهم على حين بغتة، وعثرت على كميات من حزم القنب الهندي وبعض صفائح الشيرا. واعترف المتهم بأسماء عدد من المتعاملين معه، حررت في حقهم مذكرات بحث.

م.ب (مكتب الرباط)

جرائم عبر العالم

التحقيق مع جواسيس لفائدة "الموساد" بلبنان

التحريات كشفت أنهم اشتغلوا مع إسرائيل منذ عشرين سنة وساهموا في اغتيال مقاومين

وضع الجيش اللبناني يده على شبكة إسرائيلية «خطيرة ومحترفة»، ذات تاريخ حافل في العمل الأمني لمصلحة «الموساد» الإسرائيلي منذ عقود طويلة. وأفادت صحيفة «السفير»، التي أوردت النبأ «أن هذا التطور الأمني جاء في سياق الحرب الأمنية المفتوحة بين لبنان وإسرائيل، التي تسعى إلى تجنيد الشبكات التجسسية للنيل من رزمة أهداف تندرج كلها في خانة العمل المقاوم». وقالت «لقد تم تفكيك الشبكة، في عملية تعتبر الثانية من نوعها في ظرف عامين، بعد أن تم اعتقال شبكة محمود رافع في مطلع سنة 2006، ليؤكد بالملموس ثبات الجيش اللبناني على عقيدته القتالية ضد إسرائيل، ولو أن العنوان الإرهابي الأصولي تقدم في السنتين الأخيرتين، خصوصا بعد معركة نهر البارد».

وفي التفاصيل، التي نشرتها «السفير»، استنادا إلى مصادر قضائية وأمنية بارزة، أنه بعد حرب 2006، تم وضع خريطة بأسماء عدد من المشتبه في تورطهم في العمل لمصلحة الاستخبارات الإسرائيلية في جميع المناطق اللبنانية، وقد استرعى انتباه المتابعين للملاحقات احتمال وجود شبكة إسرائيلية تعمل في نقطة بقاعية دقيقة وحساسة جداً، ولذلك تم إحكام المراقبة، وصولا إلى توقيف أحد المشتبه بهم في الآونة الأخيرة ويدعى (ع. ج) من إحدى بلدات البقاع الغربي، خاصة أنه يوفر لنفسه غطاء سياسيا وأمنيا، عنوانه الانتماء إلى أحد التنظيمات السياسية منذ أكثر من عقدين من الزمن.

وبعد جمع معطيات ونتائج الفريق الذي تكلف بمراقبة منزله وتنقلاته داخل لبنان وسوريا، تم تحديد ساعة الصفر لإلقاء القبض عليه، بالتزامن مع بعض التطورات الأمنية التي كان يشهدها البقاع، وهو الأمر الذي أثار التباسا في حينه لاحتمال أن يكون تعرض للاختطاف في أحد الحواجز العشوائية، ولكن مع الوقت، وبعد مراجعات سياسية وأمنية، تبين أنه موقوف على أيدي عناصر في مخابرات الجيش اللبناني، وأنه قدم اعترافات هامة حول علاقته ب«الموساد».

وفيما رفضت المصادر الأمنية والقضائية اللبنانية الخوض في تفاصيل الموضوع، قال مواطنون ينتمون إلى البلدة البقاعية نفسها، إن القوى الأمنية داهمت منزل (ع. ج)، وتمكنت من حجز سيارته (باجيرو)، التي تبين أنها مزودة بكاميرا فائقة الدقة، بحيث يمكن أن يوقفها في أي مكان يريد، وتكون كفيلة بالتقاط أدق الصور، بما في ذلك أرقام السيارات والوجوه وغيرها.

وأضاف الشهود أنفسهم أن (ع. ج)، وهو رأس الشبكة الإسرائيلية، لا يعمل في وظيفة محددة، وكان يبادر أحيانا إلى توقيف سيارته على الطريق الدولية بين منطقتي شتورة والمصنع، وإذا صحت الاستنتاجات التي تم تعميمها في قريته بأنه متورط في العمل لفائدة المخابرات الإسرائيلية، المعروف ب «الموساد»، فهذا يعني أنه كان مكلفا بأعمال مراقبة. وقالت مصادر تتابع التحقيق، لجريدة «السفير» إن البحث الذي بوشر مع (ع. ج.)، قاد إلى إلقاء القبض على قريبه (ي. ج)، الذي اعترف أيضا بتجنيده بالعمل لمصلحة «الموساد» الإسرائيلي، وأنه كان يكلف بمهام محددة تتعلق بالاستطلاع والمراقبة التي شملت شخصيات ومراكز ومواكب وأماكن حساسة، خاصة في منطقة البقاع الأوسط، فيما أظهر التحقيق مع (ع. ج) أنه تم تجنيده خلال فترة عمله في الثمانينات مع أحد التنظيمات الفلسطينية في منطقة البقاع، وأنه قام بتجنيد عدد من الأشخاص، وتمت مصادرة وثائق من منزله وسيارته أثبتت بالملموس تورطه واستخدامه تقنيات متطورة جدا، سواء في أعمال المراقبة أو الاتصال مع الإسرائيليين. وتبين أن الشبكة كلفت أكثر من مرة، في الفترة الممتدة من الثمانينات إلى العام الحالي، (أكثر من عشرين سنة)، بمسح أكثر من بقعة أمنية، بما فيها بعض النقاط التي كانت تشمل مراكز للجيش والأمن السوري، إضافة إلى مراكز فلسطينية في البقاع، قبل أن يتركز عملها في السنوات الأخيرة على حزب الله وبعض مراكزه وشخصياته، بالإضافة إلى مواكبه.

ويبدو، استنادا إلى التحقيقات، «أن عمل الشبكة لم يقتصر على لبنان وحده، بل شمل الأراضي السورية، إذ كلفت الشبكة نفسها بمسح بعض المناطق الأمنية الحساسة في دمشق، بما في ذلك منطقة «كفرسوسة»، التي استهدف فيها القيادي المقاوم الشهيد عماد مغنية (الحاج رضوان) في العام الماضي.

ويحاول المحققون إيجاد رابط بين هذه الشبكة وعملية اغتيال مغنية وشخصيات أخرى، سواء في لبنان أو في سوريا (اغتيال الضابط السوري العميد محمد سليمان)، كما يجري التركيز على الدور الذي لعبته هذه الشبكة الإسرائيلية خلال حرب يوليوز 2006، سواء بتوفير القاعدة المعلوماتية أو بتحديد الأهداف وتقديم المعونة اللوجستية للعدو في بعض الحالات». وكانت استخبارات الجيش اللبناني نفذت عملية أطلق عليها اسم «مفاجأة الفجر» في سنة 2006، وأدت إلى إلقاء القبض على محمود رافع، الذي اعترف بالمشاركة في عملية اغتيال الشهيدين الأخوين محمود ونضال المجذوب في مدينة صيدا في السنة نفسها. كما اعترف رافع، أمام المحكمة العسكرية، بمشاركته في عمليات اغتيال القياديين في حزب الله علي ديب في سنة 1999 وعلي صالح في 2003 وجهاد أحمد جبريل في 2002، أما شريكه، حسين خطاب، فقد تمكن من الإفلات من مخابرات الجيش اللبناني، وتردد لاحقا أن «الموساد» الإسرائيلي نجح في سحبه إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال حرب صيف 2006.

عن موقع (دنيا الوطن)

حوادث

المطالبة بتحكيم قضائي في نزاع إرث بآسفي

التمست كل من «حادة الودي» و «حبيبة سويبة»، في شكاية إلى وزير العدل، عبد الواحد الراضي، ووزير الداخلية، شكيب بن موسى، بوقف القرار النيابي رقم 34/08، الصادر عن الجماعة السلالية أولاد امعاشو العيايدة بجماعة رأس العين بإقليم آسفي، والقاضي بحرمانهما من قطع أرضية جماعية تسمى الشعاب الوطية (20هكتارا) وأرض حمري البحيرة (6هكتارات) والتيرس (1هكتار)، هذه البقع التي كانت منذ عقود تحت استغلال وتصرف زوجيهما قسمة بينهما بالتساوي، قبل أن ينتقل الاستغلال والتصرف إليهما بالوراثة، بعد وفاة زوجيهما.

وتشير الشكاية إلى أن القرار قضى بمنح القطع الأرضية للمشتكى به «م.س»، الذي لا يعتبر، حسب منطوق الشكاية، من ذوي الحقوق، وبشهادة جل سكان الدوار، فضلا عن أن اسمه غير مدرج ضمن لائحة ذوي الحقوق بالجماعة السلالية المعنية، وأنه لا يعد سوى أخ من الأم لزوج «حادة الودي»، وقد استعار «م» اسم أخيه من اسم أمه العائلي «س»، غير أن الشجرة السلالية المتحدرة من الجد الأكبر «عباس» تبين أن الأخير خلف أربعة أبناء، ولا توجد أية صلة قرابة بين «م.س» و«وامبارك.س».

الشكاية تشير إلى أن المشتكى به، ينتمي إلى إقليم الصويرة، وتقاعد، أخيرا، من المكتب الشريف للفوسفاط، بعد عقود قضاها بمدينة اليوسفية، وله ثلاثة أبناء مهاجرين بإسبانيا، فضلا عن أنه لم يسبق أن مارس أي عمل فلاحي بالدوار الذي توجد به القطع الأرضية المذكورة، إلا بعد حصوله عليها بطرق غير قانونية وملتوية.

وأكدت الشكاية، التي توصلت «الصباح» بنسخة منها، أن بعض المسؤولين ساندوه في الحصول على القطعة الأرضية، مثل نواب الجماعة السلالية الخمسة، الذين اتهمتهم الشكاية بتجاهل الضوابط القانونية التي تؤطر أراضي الجموع، إضافة إلى بعض المسؤولين بالجماعة القروية، الذين يتدخلون في مثل هذه الملفات بطرق غير قانونية، كما هو حال الموظف «م»، إذ أن الأخير يتستر على بعض الوثائق حتى يفوت على المتقاضين الطعن في قرارات الجماعة السلالية، وذلك بتواطؤ مع السلطة المحلية، التي تتفرج على الوضع وتوفر الحماية لبعض ذوي النفوذ.

لكل ذلك، التمست المشتكيتان من وزيري العدل والداخلية تحريك مسطرة المتابعة في حق المشتكى بهم، واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بصيانة حق المشتكين، والضرب على أيدي من ثبت تورطه في وثائق رسمية، ومطالبة وزير الداخلية بفتح تحقيق في ملف ما يعرف بالتلاعب في أراضي الجموع، وإلغاء القرار النيابي المذكور، لأنه ما استند عليه يدخل في خانة «الباطل».

محمد العوال (آسفي)

إعلان إداري

فتح طلب العروض
رقم 2 /2008 (جلسة عمومية)
أشغال تهيئة و تجهيز المنطقة ذات الأنشطة الاقتصادية لمدينة قصبة تادلة تطهير السائل وتعبيد الطرق

ستجري يوم الأربعاء 28 يناير 2009 على الساعة الثالثة بعد الزوال بقاعة الاجتماعات لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة تادلة ازيلال عملية فتح الأظرفة المتعلقة بطلب العروض الخاصة بالأنظمة المتعلقة بصفقات أشغال تجهيز وتهيئة المنطقة ذات الأنشطة الاقتصادية لمدينة قصبة تادلة.

ويمكن سحب ملف طلب العروض من غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات مقابل مبلغ 500.00 درهم لتغطية مصاريف الوثائق التقنية.

كما يمكن تحميله من بوابة الأنترنيت الخاصة بصفقات الدولة.

و يمكن كذلك إرسال ملفات طلبات العروض عن طريق البريد إلى المتنافسين الذين يطلبون ذلك طبقا للفصل19 من المرسوم رقم 388.06.02 الصادر بتاريخ 16 محرم 1428 (موافق 5 فبراير 2007) المتعلق بتحديد شروط وأشكال إبرام صفقات الدولة وكذا بعض المقتضيات المتعلقة بتسييرها ومراقبتها.

ملف طلبات العروض يتكون من 52 ورقة.

المبلغ المؤقت المحدد لهذه الصفقة هو 300 ألف درهم.

يجب أن يكون مضمون وتقديم ملفات المتنافسين مطابقا لمقتضيات الفصل 26 و28 من المرسوم رقم 388.06.02 السالف الذكر.

بإمكان المتنافسين:

– إما إيداع ملفاتهم مقابل وصل بالكتابة الخاصة للسيد رئيس غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال.

– إما إرسالها عن طريق البريد المضمون مع إشعار بالتوصل إلى الغرفة المذكورة.

– إما تسليمها لرئيس لجنة طلبات العروض عند بداية الجلسة و قبل فتح الأظرفة.

الوثائق التي يجب الإدلاء بها هي تلك المنصوص عليها في الفصل 23 من المرسوم رقم 388.06.02 وهي كالتالي:

الملف الإداري الذي يتضمن الوثائق التالية

1/ تصريح بالشرف مع التزام بالشروط المحددة في الفصل 23 من المرسوم رقم 388.06.02.

2/ الوثيقة أو الوثائق التي تثبت السلطات المخولة إلى الشخص الذي يتصرف باسم المتنافس او قانون الشركة حسب الشكل القانوني للمتنافس.

3/ شهادة القابض أو نسخة لها مصادق عليها مسلمة من محل فرض الضريبة منذ أقل من سنة التي تبين أن المتنافس في وضعية جبائية قانونية أو في حال عدم أدائه للضرائب وجب عليه تقديم الضمانات المنصوص عليها في الفصل 22 من المرسوم رقم 388.06.02 ويجب أن توضح هذه الشهادة النشاط المهني الذي يزاوله والمفروضة عليه الضريبة.

4/ شهادة أو نسخة لها مصادق عليها مسلمة داخل اجل لا يتجاوز السنة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

5/ وصل الضمان المؤقت أو شهادة الكفالة الشخصية والتضامنية التي تقوم مقامها.

6/ شهادة تثبت قيده بالسجل التجاري.

7/ تصريح بتأسيس مجموعة مصادق عليه مع تبيان نوعيتها طبقا للمرسوم رقم 388.06.02 وتحديد تاريخ توقيع الاتفاقية المتعلقة بها.

8/ يجب على المتنافس تذييل آخر صفحة من دفتر التحملات مع إضافة عبارة "قرئ وقبل" بخط اليد ووضع خاتمه على جميع صفحات الدفتر.

9/ يجب على المتنافس تذييل أخر صفحة من الإعلان المتعلق بطلب عروض هذه الصفقة مع إضافة عبارة « قرئ و قبل « بخط اليد و وضع خاتمه على جميع صفحات الإعلان.

ملحوظة

يتعين على المتنافسين غير المقيمين بالمغرب الإدلاء بالشهادات المعادلة للوثائق المشار إليها أعلاه في الفقرات 3، 4 و6 أو تصريح أمام سلطة قضائية أو إدارية أو موثق أو هيأة مؤهلة في البلد الأصلي في عدم تسليمها.

الملف التقني الذي يتضمن الوثائق التالية:

1/ مذكرة تبين الوسائل البشرية والتقنية التي يتوفر عليها المتنافس ومكان وتاريخ وطبيعة وأهمية الأعمال التى ينجزها أو ساهم في إنجازها.

2/ الشهادات المسلمة من طرف رجال الفن الذين أشرفوا على هذه الأعمال أو من طرف المستفيدين منها مع بيان طبيعة الأعمال ومبلغها وآجال وتواريخ إنجازها والتقييم واسم المواقع وصفته.

يتعين على المقاولات والشركات غير المقيمة بالمغرب تقديم الملف التقني الذي يتكون من الوثائق المنصوص عليها سالفا.

الملف الإضافي الذي يتضمن الوثائق التالية:

ملحوظة:

يجب أن تكون كل الوثائق المدلى بها أصلية أو مصادق عليها.

2009 / ع أ / 602